E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2024/WG.7/Outcome document
26 August 2024
ORIGINAL: ARABIC

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

# الوثيقة الختامية

## مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

**القاهرة**، 3-4 **تموز/يوليو** 2024

**موجز**

عقدت المنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، وبدعم من شبكة الأمم المتحدة للهجرة، مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، يومَي 3 و4 تموز/يوليو 2024 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة.

أتاح الاستعراض الإقليمي إجراء تقييم للتقدُّم المُحرَز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، والتفكير بشكل نقدي في الأولويات داخل المنطقة وفيما بين المناطق، وفي القضايا الناشئة، والثغرات؛ وتعيين التحديات الإقليمية التي تعترض تنفيذ الإجراءات الموصى بها في الإعلان المرحلي للمنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية؛ وتوحيد النتائج والتوصيات الهامة لرفعها إلى المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية لعام 2026؛ وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات لتسريع تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة؛ وإيجاد فرص لتعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي بشأن الهجرة.

وتخلّلت المؤتمر سلسلة من الجلسات، وطاولات الحوار، والعروض والنقاشات أسفرت عن وثيقة ختامية تلخّص الرسائل الأساسية المنبثقة عن الاستعراض الإقليمي، التي قدّمتها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنيّة خلال المؤتمر وطيلة المسار التشاوري الذي سبق انعقاده.

**المحتويات**


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة..... | 6-1 | 3 |
| الفصل | | |
| **أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر**..... | | 4 |
| ألف- معالجة الدوافع السلبية للهجرة والاستجابة للأزمات الإنسانية..... | | 4 |
| باء- تحسين حوكمة الهجرة..... | | 4 |
| جيم- توسيع مسارات الهجرة والحد من الهجرة غير النظامية..... | | 4 |
| دال- الهجرة من أجل التنمية في المنطقة العربية..... | | 5 |
| هاء- حماية المهاجرين بمن فيهم العمال وتمكينهم..... | | 5 |
| واو- تعزيز التعاون والشراكات الإقليمية..... | | 6 |
| **ثانياً- جلسات المؤتمر**..... | 95-7 | 6 |
| ألف- الجلسة الافتتاحية..... | 12-7 | 6 |
| باء- الجلسة العامة الأولى: جلسة رفيعة المستوى حول توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية..... | 24-13 | 8 |
| جيم- الجلسة التمهيدية: أنماط واتجاهات الهجرة في المنطقة العربية..... | 26-25 | 10 |
| دال- الجلسة العامة الثانية: ضمان حق وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية..... | 39-27 | 11 |
| هاء- الجلسة العامة الثالثة: حماية العمال المهاجرين وتمكينهم وتفعيل دورهم في عملية التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والمقصد..... | 47-40 | 13 |
| واو- الجلسة العامة الرابعة: احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ولا سيّما أشدهم عرضة للمخاطر..... | 60-48 | 15 |
| زاي- الجلسة العامة الخامسة: تعزيز التعاون الوطني والثنائي والإقليمي والدولي..... | 75-61 | 17 |
| حاء- الجلسة العامة السادسة: توفير البيانات المفصّلة والآنيّة والمتاحة..... | 87-76 | 20 |
| طاء- مساهمة شبكة الأمم المتحدة للهجرة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية..... | 92-88 | 22 |
| ياء- تقديم الرسائل الرئيسية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية... | 93 | 23 |
| كاف- الجلسة الختامية..... | 95-94 | 23 |

## مقدمـة

1- عقدت المنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، وبدعم من شبكة الأمم المتحدة للهجرة، **مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية**، وذلك يومَي 3 و4 تموز/يوليو 2024 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة. وكانت المشاركة متاحة حضورياً وعبر الإنترنت.

2- وانطلاقاً من روح الاتفاق العالمي للهجرة وضماناً لنَهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله في الاستعراض، شارك في أعمال المؤتمر ممثلون عن المؤسسات الحكومية، من وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى من الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة والمجالس الوطنية للسكان، وأعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة، وأعضاء العمليات والمنابر التشاورية والمنظمات الإقليمية والأقاليمية، ومن ضمنها اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، والعمليات الاستشارية الإقليمية حول الهجرة.

3- وشارك أيضاً ممثلون عن أصحاب المصلحة المحدّدين في الاتفاق العالمي للهجرة مثل المهاجرين؛ والمجتمع المدني؛ ومنظمات المهاجرين والمغتربين، بما فيها المنظمات العاملة مع المهاجرات؛ والمنظمات الدينية؛ والسلطات والمجتمعات المحلية؛ والقطاع الخاص؛ والنقابات العمالية؛ والبرلمانيون؛ ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛ والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ والأوساط الأكاديمية؛ ووسائل الإعلام؛ وممثلون عن الشباب؛ وأصحاب مصلحة آخرون.

4- وفّر الاستعراض الإقليمي منبراً للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيّين لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي، من أجل إثراء وإرشاد كل اجتماعات منتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2026، تماشياً مع النَّهج الشامل في حوكمة الهجرة. وأتاح الاستعراض التفكير بشكل نقدي في الأولويات داخل المنطقة وفيما بين المناطق، وفي القضايا الناشئة، والثغرات في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؛ وتحديد التقدُّم المُحرَز في تنفيذ الإجراءات الموصى بها في الإعلان المرحلي للمنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية والتحديات الإقليمية التي تعترضها؛ وتوحيد النتائج والتوصيات الهامة لرفعها إلى المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية لعام 2026؛ وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات لتسريع تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة؛ وإيجاد فرص تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي.

5- وتوزّع المؤتمر على ست جلسات عامة نوقشت خلالها المواضيع التالية: أنماط واتجاهات الهجرة في المنطقة العربية؛ توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية؛ ضمان حق وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية؛ حماية العمال المهاجرين وتمكينهم وتفعيل دورهم في عملية التنمية المستدامة؛ احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين؛ تعزيز التعاون الوطني والثنائي والإقليمي والدولي؛ توفير البيانات المفصّلة والآنيّة والمتاحة. وجرى استعراض أبرز الرسائل والتوصيات التي انبثقت عن النقاشات الممتدة على يومَيْن خلال الجلسة المخصّصة للرسائل الأساسية.

6- وترد وثائق المؤتمر المؤلّفة من المذكرة المفاهيمية وجدول الأعمال وأوراق المعلومات الأساسية ووثائق الاجتماعات والمشاورات التي سبقت انعقاد المؤتمر، على الصفحة الخاصة بالمراجعة الإقليمية المتوفرة على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة حول عملية الاستعراض في الدول العربية(1).

(1) https://migrationnetwork.un.org/arab-states-2024.

## أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر

### ألف- معالجة الدوافع السلبية للهجرة والاستجابة للأزمات الإنسانية

1- **معالجة النزاع وعدم الاستقرار:** العمل على معالجة النزاعات وعدم الاستقرار في البلدان العربية بصفتها دوافع سلبية أجبرت ملايين الأشخاص على الهجرة في ظروف غير إنسانية.

2- **توفير الدعم الإنساني للمهاجرين:** الاعتراف بالمهاجرين كفئات معرّضة للمخاطر في أوقات الأزمات والحث على تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم لصون كرامتهم وضمان سلامتهم.

3- **دعم خدمات المهاجرين:** حشد الموارد لدعم المنظمات التي تقدم خدمات للمهاجرين خلال الأزمات الإنسانية.

4- **تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030:** العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيّما الأهداف 1 و8 و10 لمعالجة بعض الدوافع السلبية للهجرة.

### باء- تحسين حوكمة الهجرة

1- **سياسات الهجرة الشاملة:** الإسراع في وضع سياسات للهجرة تتسم بحُسن التخطيط والإدارة وتكون استراتيجية وقائمة على أدلة، من أجل حماية حقوق المهاجرين وضمان رفاههم.

2- **التخطيط المستقبلي:** تحليل التحوّلات الديمغرافية المتوقعة والاتجاهات المناخية لاستباق آثارها على المجتمعات وعلى اتجاهات الهجرة والتخطيط الفعّال لها.

3- **سياسات التنمية الشاملة:** ضمان إدماج الهجرة في سياسات التنمية لمختلف القطاعات حتى لا يُهمل أحد.

4- **تقليص الفجوة بين وضع السياسات وتنفيذها على أرض الواقع** لضمان الحماية المثلى للمهاجرين وتمكينهم.

5- **توفير بيانات آنية مفصّلة وموثوقة ومتاحة حول الهجرة** للسماح بوضع سياسات واستراتيجيات للهجرة تقوم على أدلة.

### جيم- توسيع مسارات الهجرة والحد من الهجرة غير النظامية

1- **تسهيل الهجرة النظامية:** التعاون على إنشاء مسارات للهجرة النظامية، تشمل استحداث مجموعة من فئات التأشيرات لتلبية احتياجات سوق العمل من المهارات على أنواعها، والتعاون من أجل الحد من الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والتخفيف من تعرّضهم للمخاطر.

2- **معالجة فوارق التنمية الإقليمية:** معالجة التفاوتات في مستويات التنمية بين المناطق للتخفيف من عوامل الدفع باتجاه طرق الهجرة الخطرة.

3- **الاستفادة من التكنولوجيا:** التركيز على الجوانب التقنية مثل الرقمنة وتوثيق الهوية القانونية لتسهيل عمليات الهجرة، وضمان حماية المهاجرين.

4- **تسوية الأوضاع:** تسوية أوضاع المهاجرين لتمكينهم من الخروج من الظروف غير النظامية، والحد من التجاوزات التي تُرتكب في حقّهم، وحمايتهم وضمان سُبُل عيش أفضل لهم والمساهمة في التنمية الاقتصادية لبلدانهم.

## دال- الهجرة من أجل التنمية في المنطقة العربية

1- **الحفاظ على مكاسب الهجرة:** الاعتراف بمكاسب الهجرة وتعزيزها لصالح الجميع.

2- **بناء قدرات الشباب:** تحسين مناهج التعليم بما فيها التعليم والتدريب التقني والمهني، لتجهيز الشباب لدخول أسواق العمل الوطنية والإقليمية والدولية، وتطوير آليات المواءمة بين المهارات واحتياجات سوق العمل في بلدان المقصد.

3- **دعم البلدان المضيفة للتدفقات المختلطة:** تقديم الدعم لهذه البلدان وضمان عودة للمهاجرين الآمنة والطوعية وإعادة إدماجهم.

4- **الهجرة كفرصة:** الاعتراف بالهجرة كفرصة لتنويع النشاط الاقتصادي وتطوير التكنولوجيا وتعزيز الانتقال العادل بما فيه استخدام الطاقة المتجدّدة.

## هاء- حماية المهاجرين بمن فيهم العمال وتمكينهم

1- **حصول الجميع على الخدمات الأساسية:** ضمان حصول جميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم، على الخدمات الأساسية التي تشمل الصحة والتعليم لأنها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان والطفل، بالإضافة إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والنظافة والطاقة والتكنولوجيا وغيرها.

2- **الحد من الحواجز اللغوية:** التغلب على الحواجز اللغوية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات من خلال توفير المعلومات بلغات متعدّدة ووضعها في متناول المهاجرين.

3- **إصلاح أنظمة العمل:** تحسين أنظمة العمل بهدف تعزيز القدرة على التنقّل في سوق العمل، والسلامة والصحة المهنيتين، والوصول إلى العدالة، وذلك لحماية جميع العمال المهاجرين بغض النظر عن مستوى مهاراتهم، وخاصة الفئات الأكثر عرضةً للمخاطر، مثل العمال المنزليين.

4- **تبني نهج قائم على الحقوق لهجرة اليد العاملة:** ضمان العمل اللائق وعمليات التوظيف العادلة والأخلاقية، التي تتماشى مع المعايير الدولية، وتحمي العمال المهاجرين من الاستغلال.

5- **الحماية الاجتماعية والإدماج:** إشراك المهاجرين في آليات الحماية الاجتماعية في بلدان المنشأ والمقصد لتحسين رفاههم وضمان الحد الأدنى من مقوّمات الحياة والتأكيد على إمكانية نقل استحقاقاتهم.

6- **حرية التجمّع:** ضمان حق المهاجرين في الانضمام إلى النقابات العمالية وأخذ أدوار قيادية كمدافعين رئيسيين عن حقوق المهاجرين، بمن فيهم النساء المهاجرات.

7- **رفع المهارات والاعتراف بها:** الاستثمار في رفع مهارات المهاجرين وضمان الاعتراف بها لتعزيز مساهماتهم في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد.

8- **حماية الطفل وضمان تعليمه:** حماية جميع الأطفال وتوفير الوثائق القانونية لهم، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، ولا سيّما الصحة، والتعليم والتدريب، بصرف النظر عن حالة الهجرة.

9- **التخفيف من آثار تغيُّر المناخ واعتماد الهجرة كاستراتيجية للتأقلم:** تنفيذ سياسات لحماية المهاجرين والمجتمعات وإشراكهم في جهود التأقلم والحد من آثار تغيُّر المناخ.

10- **إشراك المجتمع المحلي:** إشراك المجتمعات المحلية لضمان وصول المهاجرين إلى الخدمات وإدماجهم.

### واو- تعزيز التعاون والشراكات الإقليمية

1- **تعزيز التعاون الإقليمي** لمعالجة التحديات داخل المناطق وفيما بينها لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة.

2- **التصدي لكراهية الأجانب والتمييز:** التعاون عبر الإقليمي لحماية المهاجرين من المنطقة العربية الذين يواجهون كراهية الأجانب والتمييز، والمساهمة في الخطاب الإيجابي عن الهجرة.

3- **التصدي للنشاطات الإجرامية العابرة للحدود:** تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي للنشاطات الإجرامية عبر الحدود وتعزيز الأمن.

4- **التعاون للاستجابة للأزمات:** الاستفادة من التعاون الإقليمي لمعالجة الأزمات الإنسانية المتداخلة وإعطاء الأولوية لتلبية احتياجات المهاجرين.

5- **التعاون في مجال البيانات:** تنسيق جهود جمع البيانات على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبناء القدرات الوطنية لتطوير بيانات الهجرة.

6- **بناء شراكات أقوى:** العمل على بناء شراكات قوية مع المجتمع المدني لتقديم الدعم ومواجهة التحديات في مجال الهجرة، على ضوء الرسائل الرئيسية التي صدرت عن المشاورة مع أصحاب المصلحة المتعدّدين.

7- **استدامة الدعم والتعاون:** تقدير الدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، والدعوة إلى استمرار التعاون لتحقيق جميع أهداف الاتفاق العالمي بشأن الهجرة وضمان مقاربة المجتمع ككل.

## ثانياً- جلسات المؤتمر

### ألف- الجلسة الافتتاحية

7- استُهلّت الجلسة بعرض شريط فيديو قصير حول الهجرة في المنطقة العربية أكّد على دور الهجرة كمحرّك للتنمية والازدهار إذا ما تمت إدارتها بشكل فعّال، وعلى أهمية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية كخارطة طريق لإدارة الهجرة وحماية المهاجرين وتمكينهم والحد من أي آثار سلبية للهجرة. وسلّط شريط الفيديو الضوء على المجالات الستة ذات الأولوية التي حُدِّدت خلال الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق في عام 2021، والتي شكلت إطاراً لجلسات المؤتمر الحالي.

8- ألقى السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، كلمة افتتاحيّة تطرق فيها إلى قضيّة تغيُّر المناخ باعتبارها محركاً هاماً للهجرة في المنطقة العربية، موضحاً أن دولاً عربية عدة قد اتخذت سلسلة من الإجراءات والمبادرات في هذا الشأن. وأعرب عن قلقه المتزايد من المصاعب التي يواجهها المهاجرون من المنطقة العربية في الفترة الأخيرة، إذ يتعرّض بعضهم لممارسات عنصريّة وللتمييز ورهاب الإسلام والتهميش، مما يصعّب اندماجهم في المجتمعات. ولطالما كانت الحروب سبباً رئيسياً للهجرة عبر التاريخ، وما تتعرّض له المنطقة العربية من صراعات أدى إلى ارتفاع معدلات النزوح على نحو مقلق. وتوقف عند ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من قتل وتجويع وحصار، داعياً المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته واتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة لحماية الشعب الفلسطيني. وشدّد ختاماً على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، والربط بين الهجرة والتنمية من خلال اتباع مقاربات تنموية شاملة، والعمل على تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، سبيلاً وحيداً لتقليل العوامل التي تدفع بالناس إلى مغادرة بلدانهم. وتمنى أن يسهم المؤتمر في خلق واقع جديد يراعي مصالح الجميع، ويحترم حقوق المهاجرين، ويمكّنهم من المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.

9- وألقت السيدة آيمي بوب، منسقة شبكة الأمم المتحدة للهجرة والمديرة العامة لمنظمة الهجرة الدولية، كلمة افتتاحيّة تطرّقت فيها إلى الحرب في غزة، معربةً عن أسفها لارتفاع حصيلة الضحايا في صفوف المدنيين، داعيةً إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن والمباشرة بعملية إعادة الإعمار. وتوقفت عند الصراع في السودان الذي أفضى إلى أزمة النزوح الأكبر في العالم. ورأت أنّ توسيع مسارات الهجرة الآمنة يحد من المخاطر المحيطة بالهجرة غير النظامية، ويسمح للمهاجرين بالانتقال بشكل لائق إلى بلد المقصد. وثمّنت التجارب الإيجابية لبعض الدول العربية، مشيرةً إلى أن الهجرة يمكن أن تحفّز التنمية وتعزّز مهارات وقدرات العمال، مؤكدةً على ضرورة صون حقوق العمال في المجتمعات المضيفة. وأوضحت أن تقييم الإنجازات المحقّقة والتحديات القائمة، سيكون على ضوء الرسائل الرئيسية الست المنبثقة عن استعراض 2021. ودعت المشاركين في المؤتمر إلى التحدث عن ممارسات بلدانهم الفضلى والدروس المستفادة والتركيز على الخلاصات التي انبثقت عن الاجتماع التشاوري الذي انعقد في اليوم السابق. وفي الختام، أعادت التأكيد على الدور البنّاء للهجرة النظامية في النهوض بدول المنشأ والمجتمعات المضيفة والمصدِّرة على حد سواء، وفي توظيف قدرات العمال المهاجرين على النحو الأمثل.

10- وألقت السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة افتتاحيّة أكدّت فيها على أهمية المراجعات الإقليمية في سياق تسارع الحراك البشري في المنطقة العربية. وأشارت إلى أنّ المهاجرين من الدول العربية وإليها يؤدّون دوراً أساسياً في التنمية من خلال التحويلات المالية التي تشكل مصدراً أساسياً للدخل للكثير من الأسر. والمهاجرون ينقلون معهم أيضاً المعارف والمهارات، ويجلبون الاستثمارات واليد العاملة، ويحرّكون العجلة الاقتصادية، ويحفزون التعاون الثقافي. وشدّدت على أن الهجرة ليست قضية تنموية فحسب، بل هي قضية إنسانية بامتياز. فالأزمات السياسية والاقتصادية وظروف الحرب والاحتلال دفعت بالكثير إلى النزوح بطرق غير نظامية، فخسر الآلاف أرواحهم بحثاً عن الأمن والرزق. وسياسات الهجرة وحماية المهاجرين مفكّكة في العديد من البلدان مما يحد من عملية إدارة الهجرة بفعالية. ثم أثارت مشكلة النقص في البيانات المفصّلة عن الهجرة والمهاجرين، التي تحول دون وضع سياسات هادفة تحمي المهاجرين من التمييز والمعاملة التعسفية، وتحرمهم من حقوقهم في العمل اللائق والخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية والوصول إلى العدالة. ودعت السيدة دشتي، في ختام كلمتها، إلى تضافر الجهود لتوسيع مسارات الهجرة النظامية وضمان حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ولا سيّما الأكثر عرضةً للمخاطر، وتحسين أنظمة العمل والحماية الاجتماعية، وتطوير الأدلة والبيانات، وتوطيد التعاون الوطني والثنائي والإقليمي لتحقيق هجرة آمنة ومنظمة ونظامية في المنطقة العربية.

11- ثم عرضت السيدة خديجة أماهل، نقطة الارتكاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنصة الهجرة للشباب والأطفال مقررة الاجتماع التشاوري مع أصحاب المصلحة الذي انعقد في اليوم السابق للمؤتمر، أهم المخرجات التي خلص إليها المجتمعون والتي تمحورت حول أولويات العمل التالية: معالجة الدوافع السلبية للهجرة؛ توسيع الحيز المدني؛ تحسين إدارة الهجرة؛ تغيير الخطاب ومكافحة كراهية الأجانب؛ حماية الفئات الضعيفة من المهاجرين؛ حماية العمال المهاجرين وتمكينهم؛ توسيع مسارات الهجرة؛ زيادة التعاون الإقليمي؛ تمكين الشباب؛ تعزيز دور أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة.

12- وألقى السيد عبد الحميد الدبيبة، رئيس وزراء ليبيا، كلمة رحب فيها بالحضور وشكر المنظمين على عقد هذا المؤتمر الذي يتيح مناقشة قضايا الهجرة الملحّة في المنطقة العربية في هذه الفترة الحرجة. وأكد في كلمته أن ليبيا تعمل مع كل الشركاء الدوليين والعرب والأفارقة على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لأمن وإدارة الحدود. وحرصاً على صون كرامة الإنسان، تواصل ليبيا التعاون مع المنظمات الدولية العاملة على تقديم التسهيلات لعودة المهاجرين الطوعية إلى بلدانهم مؤكداً على ضرورة تطوير سياسات خاصة بمكافحة الهجرة غير النظامية من خلال تبادل الخبرات وبناء القدرات لمعالجة المشكلة من جذورها، ودعم المشاريع التنموية في بلدان المنشأ. وقد استضافت ليبيا منتدى الهجرة عبر المتوسط لمناقشة قضية الهجرة غير النظامية من خلال رؤية مشتركة، بالإضافة إلى عدد من المحاور أهمها إنشاء إطار استراتيجي يعزّز الحوار وينظّم التعاون بين أفريقيا وأوروبا وباقي دول المقصد والمنشأ، وتطوير العلاقات الأفريقية-الأوروبية بما يكفل التعاون المتبادل، وبناء سياسات مستقرة ومستدامة تعالج الأسباب الحقيقية والجذرية للهجرة، وضمان حقوق المهاجرين وسلامتهم وسرعة الاستجابة الإنسانية.

## باء- الجلسة العامة الأولى: جلسة رفيعة المستوى حول توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية

13- تولت السيدة هيفاء أبو غزالة، الأمينة العامة المساعِدة ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية رئاسة هذه الجلسة. وأوضحت أن الهجرة غير النظامية تشمل فئات مختلفة مثل اللاجئين، والمهاجرين غير النظاميين، والفئات المعرّضة للمخاطر كالنساء والأطفال، وأنها تتم عبر طرق عدة لعلّ أخطرها طريق البحر المتوسط الذي يلقى خلاله الآلاف حتفهم سنوياً. ورأت أن لهذه الهجرة آثاراً سلبية، ولا سيّما على المستويين السياسي والأمني، لكن مقاربتها لا يجب أن تكون من خلال هذين المستويين فحسب لأن إغفال المستويين الاجتماعي والإنساني قد يعرّض المهاجرين غير النظاميين إلى مزيد من الاستغلال والعنف وإلى أشكال أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان. واستعرضت السيدة أبو غزالة بعضاً من الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على هذا الصعيد، مشدّدةً في ختام كلمتها على ضرورة العمل على تعزيز التعاون بين دول المقصد والعبور والمنشأ من خلال الشراكات المختلفة، للحد من الآثار السلبية للهجرة غير النظامية على بلدان المقصد والمهاجرين أنفسهم.

14- وألقت وزيرة الهجرة والمهجّرين في العراق السيدة أيفان فائق يعقوب جابرو كلمة أشارت فيها إلى أن العراق من الدول التي تتأثر بشكل كبير بالهجرة منها وإليها، فالنزوح الداخلي لا يزال مستمراً بسبب ممارسات تنظيم داعش، وعدد كبير من العائلات لا يزال يقيم في المخيمات في إقليم كردستان، كما أنّ التغيُّر المناخي يدفع بعدد كبير من الأشخاص إلى النزوح من جنوب ووسط العراق. ويواجه العراق مشكلة الهجرة غير النظامية وما يرافقها من أشكال العنف والاستغلال، التي تعرّض حياة المهاجرين للخطر وتلغي الفوائد المحتملة للهجرة. وأوضحت أن الحل يكمن في توسيع المسارات القانونية والآمنة للهجرة لما لها من فوائد مثل تعزيز الاقتصاد ولمّ شمل الأسر، ودعت الدول إلى مشاركة تجاربها في مجال توسيع مسارات الهجرة.

15- وألقت السيدة آيمي بوب، المديرة العامة لمنظمة الهجرة الدولية، كلمة ركزت فيها على الدور الإيجابي للهجرة في النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية. وأوضحت أن ما يعرقل حالياً هذا الدور هو تنامي حركة الهجرة غير النظامية بسبب عدم توفر مسارات نظامية، وما يرافق ذلك من تداعيات سلبية على المهاجرين وعلى الدول المستضيفة، وهذا ما يفسر اعتبار توسيع مسارات الهجرة من الأولويات الاستراتيجية الثلاثة الأساسية لمنظمة الهجرة الدولية.

16- وألقى المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى جامعة الدول العربية، السيّد حسام الدين آلا، كلمة شدّد فيها على ضرورة العمل على معالجة جذرية لأسباب الهجرة والنزوح واللجوء، وتوفير بيئة تمكينية تؤمن عودة المهاجرين واللاجئين إلى بلدانهم الأم ومناطقهم الأصلية. وأشار إلى أن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني لا يزال السبب الرئيسي في هجرة الفلسطينيين الذين لا يستطيعون حتى الآن العودة إلى بلدهم. وأثنى على أهمية مناقشة مسألة المسارات الآمنة للهجرة لأن الهجرة غير النظامية تعرّض حياة المهاجرين للخطر وتؤدي إلى تصاعد خطاب الكراهية تجاههم، كما أنها تتسبب في إفراغ بلدان المنشأ من القوى العاملة والأدمغة وفئة الشباب، وبالتالي تزيد من الفجوة الاقتصادية بين بلدان المقصد وبلدان المنشأ. ثم تناول الحالة السورية فشدّد على ضرورة عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم للمساهمة في عملية إعادة الإعمار لا سيّما وأن عدداً كبيراً من المناطق أصبح آمناً ومناسباً للعودة.

17- وتقدّم السيّد علي حسن الحلبي، المندوب الدائم للبنان لدى جامعة الدول العربية، بمداخلة تناول فيها قضية اللاجئين السوريين في لبنان مشيراً إلى أن تدفقات اللاجئين من الجمهورية العربية السورية شكلت تحدياً للبنية التحتية الخدمية والضعيفة أصلاً في ظل أسوأ أزمة اقتصادية عرفها البلد. ودعا إلى تحرك المجتمع الدولي وحشد الموارد والتعاون مع الحكومة اللبنانية من أجل ضمان العودة الطوعية والآمنة لهم.

18- وقدّم السيّد رياض العكبري، المندوب الدائم لليمن لدى جامعة الدول العربية مداخلة توقف فيها عند تردي الأوضاع في اليمن بسبب الصراع مع الحوثيين، وتدهور ظروف عيش السكان الصعبة أصلاً، ما يحول دون قدرة البلد على تأمين ما يلزم للمهاجرين لا سيّما غير النظاميين منهم، القادمين من القرن الأفريقي، ويؤدي إلى تعرّضهم لأشكال عدة من الاستغلال. ثم اقترح توصيات من أجل تعزيز العمل المشترك، واستعرض بعض الإجراءات التي اتخذها بلده بحسب الإمكانات المتاحة، واقترح عقد ندوة مخصّصة لإجراء بحث معمّق في مسألة الهجرة غير النظامية إلى اليمن.

19- وأشار السيد حسين الأمين الفاضل، وكيل وزارة الخارجية المكلّف في السودان، إلى أن السودان بات البلد الأكثر تصديراً للهجرة بعد أن كان البلد الذي يستقطب العدد الأكبر من المهاجرين، وذلك بعد اندلاع النزاع مع قوات الدعم السريع، ما دفع بأكثر من 15 مليون مواطن، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، إلى النزوح من مناطق تواجد هذه القوات. وتطرّق إلى مسألة بروز مسارات جديدة للهجرة من الجنوب إلى الجنوب، أي ما يُعرف بالهجرة الأفقية. وبعد أن جدّد التزام بلاده بتطبيق الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، دعا الدول المستقبلة للاجئين السودانيين الهاربين من الحرب إلى مراعاة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان عملاً بما ينصّ عليه الاتفاق وغيره من الاتفاقيات الدولية. وأشاد باستقبال الدول المجاورة للسودان، لا سيّما مصر وليبيا، لمئات الآلاف من السودانيين، ودعا إلى تسهيل إجراءات حصول النازحين على تأشيرات الدخول وحصول المهاجرين غير النظاميين على الخدمات الأساسية وتعزيز اندماجهم في المجتمعات المستضيفة. وأخيراً، دعا المنظمة الدولية للهجرة إلى العمل على تسهيل العودة الطوعية للسودانيين الموجودين في مصر إلى المناطق الآمنة في السودان.

20- وفي مداخلة مشتركة للسيدة نائلة جبر والمستشار إيهاب عبد العاطي من مصر، استعرضت السيدة جبر الجهود المؤسسية والتشريعية التي تبذلها مصر في مواجهة الهجرة غير النظامية وأبرزها قانون مكافحة

الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين الصادر بالقانون رقم 82 لسنة 2016 وإدارة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وخاصة الأطفال الصغار وغير المصحوبين بذويهم، وتجريم عمليات التهريب. وعملياً، تعمل مصر على بلورة دراسات حول أسباب الهجرة غير النظامية ومعالجتها وتنفيذ برامج للتوعية وخلق فرص عمل. وأشارت إلى أن مصر لطالما كانت دولة مستقبلة للهجرة إلا أنها تستضيف أكثر من 9 ملايين مهاجر بين لاجئين ومهاجرين، ما تطلّب منها تكثيفاً للجهود وتعاوناً مع المنظمات الدولية لتأهيلهم وتمكينهم من الإيفاء باحتياجاتهم ولو بالحد الأدنى.

21- ثم استعرض السيد إيهاب عبد العاطي تجربة وزارة العمل المصرية وعدّد بعض الجهود المبذولة من أجل توسيع مسارات الهجرة النظامية. وتحدّث عن الاتفاقيات الثنائية التي أُبرمت في مجال تنقّل اليد العاملة مع دول عربية وأوروبية مثل اليونان وقبرص، وتوقيع بروتوكولات تعاون من أجل تأهيل الشباب وإطلاق مبادرات لتطوير مهاراتهم. وتوقف أيضاً عند سعي الوزارة إلى تطوير قانون العمل وإعداد مشروع قانون من أجل تنظيم العمالة المنزلية. وأكد في ختام كلمته على أهمية التعاون لإيجاد حلول للتحديات المستجدة جراء التغيُّرات التي تعصف بالمنطقة.

22- وتحدّث ممثل المغرب السيد اسماعيل الشقوري عن أهمية الاتفاق العالمي للهجرة الذي يشكل المنصّة الأوسع للدول العربية والدول الأخرى لتبادلاتها في مجال الهجرة، على أن يكون مقروناً بالتنفيذ، وأن تركز مراجعاته على الناس وليس على العمليات. وتابع أن الدول العربية تواجه حالياً تحدياتٍ إضافيةً لأن معظمها قد تحوّل إلى دول عبور ومقصد ومنشأ في آن. وشدّد على ضرورة تأطير الهجرة النظامية لحماية المهاجرين، وأهمية الحفاظ على طابع المنطقة العربية كجسر ثقافي، ووجوب التعاون والتنسيق من أجل تحسين الأُطُر الناظمة للهجرة ومكافحة شبكات تهريب المهاجرين. وتطرّق أيضاً إلى مسألة تصاعد خطاب الكراهية ضد المهاجرين وإلى ضرورة التصدي له من خلال العمل على إبراز الصورة الإيجابية لهؤلاء.

23- وعدّدت السيدة أحلام الهمامي، المديرة العامة للمرصد الوطني للهجرة الإنجازات التي حقّقها بلدها في سعيه إلى تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، ومنها: إبرام وتنفيذ جملة من الاتفاقيات الثنائية والمتعدّدة الأطراف من أجل تأطير الهجرة النظامية ومكافحة الإتجار بالبشر؛ وتعزيز الاتفاقيات مع الشركاء الأوروبيين بشأن تنقّل القوى العاملة ضمن الأُطُر القانونية؛ وإدراج مسألة الهجرة في مختلف برامج الوزارات. ودعت إلى معالجة الأسباب العميقة للهجرة غير النظامية ومقاربة المسألة من الناحية الإنسانية وليس الأمنية البحتة، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان.

24- واستعرض السيد محمد الأسود، أخصائي العمالة الوافدة في هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين تجربة بلده في التعامل مع العمال المهاجرين لا سيّما خلال مرحلة الاستقدام. فألقى الضوء على جملة من التدابير والإجراءات الرامية إلى تعزيز التوظيف "الأخلاقي" ومنع استغلال اليد العاملة المستقدَمة مثل إطلاق برنامج تسجيل العمالة، وتوفير الضمان الصحي اللازم وضمان القدرة على العودة إلى البلد الأم، فضلاً عن إتاحة فترات سماح بين الفينة والأخرى لإفساح المجال أمام المهاجرين غير النظاميين لتسوية أوضاعهم.

## جيم- الجلسة التمهيدية: أنماط واتجاهات الهجرة في المنطقة العربية

25- قدّمت السيدة ميساتو يواسا، مسؤولة الاتصال والسياسات الإقليمية، من المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عرضاً حول نتائج استعراض الاتفاق العالمي للهجرة لعام 2021. فاستهلّت كلمتها بلمحة عن الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، موضحةً أنه يرتكز على حقوق

الإنسان، وتجدّر في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويقدّم بأهدافه البالغ عددها 23 نهجاً شاملاً في حوكمة الهجرة. ثم توقفت عند أبرز النقاط في المراجعة الإقليمية العربية لعام 2021 واستعرضت بالأرقام أعداد المشاركين والتقارير التي رُفعت والاستبيانات التي أُجريت. كما تحدثت عن التقدُّم المُحرَز، والأولويات والتحديات والآفاق المستقبلية وتناولت الفرص المتاحة ومن بينها: تعزيز القدرة التقنية على توليد واستخدام وتصنيف البيانات لوضع سياسات قائمة على أدلة؛ تشجيع الشراكات الوطنية؛ وضع استراتيجيات وطنية مستدامة من شأنها أن تمكّن البلدان من الاستفادة من الهجرة.

26- ثم قدّمت السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا، عرضاً تناولت فيه أنماط واتجاهات الهجرة في المنطقة العربية. واستعرضت بعض الأرقام المهمّة على صعيد الأولويات الستة التي حدّدها الاستعراض الإقليمي الأول والتقدُّم المُحرَز في تنفيذها. ومن بين الإنجازات التي ذكرتها، التعديلات التي أدخلتها بعض الدول على الإجراءات المتعلّقة بالتأشيرات والدخول والإقامة، موضحةً أن الجهود واعدة في مجال التعاون الثنائي على هذا الصعيد. وفي إطار الهدف نفسه، تحدثت عن تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية في المنطقة التي تضم بعض أخطر مسارات الهجرة غير النظامية، ولا سيّما مسار البحر المتوسط، مشدّدة على ضرورة التفكير في كيفية حماية الأرواح والحد من الهجرة غير النظامية. وأضافت أن المهاجرين لا يزالون يعانون من صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية ودعت إلى بذل المزيد من الجهود على هذا الصعيد. وتحدثت أيضاً عن مساهمة المهاجرين في تنمية اقتصادات الدول المستضيفة وكذلك دول المنشأ من خلال التحويلات المالية، كما أشارت إلى الفجوات بين السياسات المعنيّة باحترام حقوق المهاجرين وتطبيقها فضلاً عن استمرار مشكلة النقص في البيانات المفصّلة والآنية والدقيقة.

## دال- الجلسة العامة الثانية: ضمان حق وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية

27- ترأس السيد إسماعيل الشقوري، مدير القضايا الشاملة في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في المغرب هذه الجلسة في حين تولى السيد محمد المعايطة من الاتحاد العربي للنقابات في الأردن تيسيرها.

28- تقدّم رئيس الجلسة بمداخلة تمهيدية أثار فيها ثلاث نقاط أساسية. فتحدث أولاً عن الهدف 15 من الاتفاق المتعلّق بضمان حقوق المهاجرين في الوصول إلى الخدمات الأساسية، موضحاً أن هذا الهدف هو الأهم والأكثر تداولاً في النقاشات بين الحكومات، وأن وجوده ضمن الاتفاق مكسبٌ لجميع أصحاب المصلحة المعنيّين، رغم أنّه بات على المحك في ظل الوضع الراهن الصعب الذي تواجهه المنطقة العربية. وأشار ثانياً إلى فكرة خاطئة مفادها أنّ المهاجرين يستفيدون فقط من هذه الخدمات علماً أنهم في الحقيقة مساهمون فيها إلى حد كبير. وختم بالإشارة إلى أن التوجُّه حالياً في المنطقة العربية هو إلى اعتماد خطط حماية اجتماعية شاملة، والسؤال الأساسي المطروح على هذا الصعيد هو كيفية إدماج المهاجرين فيها.

29- ثمّ ألقى ميسِّر الجلسة كلمة شدّد فيها على ضرورة ضمان حق المهاجرين في الحصول على الخدمات الأساسية. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري توفير معلومات دقيقة وآنية عن جميع المهاجرين والحرص على حيازتهم الوثائق اللازمة للاستفادة من الخدمات. وأشار إلى أن المهاجرين لا يزالون يواجهون عراقيل قانونية تحرمهم من الحصول على الخدمات، كما يواجهون تحديات بسبب التمييز والحواجز اللغوية وشح الموارد في بعض بلدان المقصد، وارتفاع كلفة الخدمات فضلاً عن آثار النزاعات العسكرية والتغيُّر المناخي وكوارثه. وطرح سلسلة من الأسئلة من أجل تأطير النقاشات منها: ما هي الخدمات الأساسية؟ ما هي التحديات؟ ما هي التجارب

الناجحة؟ كيف يمكن للحكومات التعاون مع المنظمات الدولية في أوقات الأزمات؟ ما هو دور التكنولوجيا في تحسين الوصول إلى الخدمات؟ وكيف يمكن تعزيز الشراكات الدولية والإقليمية من أجل توفير الخدمات للمهاجرين؟

30- تحدث السيد مرتضى علي خان الشريك الإداري الإقليمي لشركة فراغومان Fragmen في الشرق الأوسط وأفريقيا عن الهجرة لأسباب اقتصادية، التي تؤدي إلى هجرة الأدمغة من المنطقة العربية نظراً لمتطلبات السوق الحالية لكفاءات ومهارات في ظل الفورة في خطط الإصلاح الاقتصادي، والاتجاهات والتكنولوجيات الناشئة وتطوّر استخدام الطاقة المتجدّدة. وشدّد على ضرورة توفّر خطط للحماية الاجتماعية، وعلى الدور الذي يمكن للتكنولوجيا أن تؤديه على هذا الصعيد.

31- واستعرضت السيّدة أمال إمام، المديرة التنفيذية للهلال الأحمر المصري، استراتيجية المنظمة بشأن الهجرة والنزوح. تهدف هذه الاستراتيجية إلى حماية الأرواح وصون كرامة الإنسان؛ وتوفير حياة آمنة وسُبُل عيش أكثر مرونة؛ وتعزيز الشراكات وتفعيل دور الهلال الأحمر كفاعل أساسي في مجال الهجرة. واستعرضت الأنشطة والخدمات التي يقوم بها الهلال الأحمر لضمان حقوق المهاجرين واللاجئين، ومنها إجراء تقييمات سريعة لسوق العمل وتقييمات للمؤهلات الشخصية، وتوفير التدريب المهني والعمل المأجور، وتقديم التمويل الأولي والمِنح، وتدريب المتطوعين المجتمعيين، فضلاً عن المساعدات المالية النقدية ومساعدات الإيجار.

32- وألقت السيدة فالنتينا عبد الكريم محمد مهدي، رئيسة اتحاد نساء اليمن، كلمة أشارت فيها إلى أنّ ارتفاع أعداد المهاجرين المستمر في اليمن يحتّم بذل جهود إضافية من أجل حل النزاعات فيه وفي البلدان المحيطة به. ودعت الدول المصدِّرة للمهاجرين إلى العمل على حل مشاكلها من أجل الحد من أعداد المهاجرين غير النظاميين، والدول المضيفة للمهاجرين النظاميين إلى مكافحة خطاب الكراهية. وأوضحت أن الحرب الدائرة في اليمن أدت إلى تدهور الواقع الاقتصادي والإنساني بشكل هائل، ما يستوجب من جهة دعم الحكومة والمنظمات الأهلية بالموارد اللازمة من أجل تنفيذ بنود الاتفاق العالمي للهجرة، ومن جهة أخرى الحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين والتوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية وآثارها على مجتمعهم. وأخيراً شكرت السيدة عبد الكريم مصر التي فتحت أبوابها للمهاجرين القادمين من اليمن.

33- وقدّم السيد سامي محمد، من الهلال الأحمر السوداني، لمحة عن الممارسات الجيدة في بلده الذي لطالما قدّم الدعم للمهاجرين قبل اندلاع الحرب. وتنصبّ الجهود حالياً على دعم السودانيين النازحين من منطقة إلى أخرى. وعدّد أمثلة على الممارسات الواعدة مثل مبادرة التعميم الصحي التي تقضي بدعم المستشفيات شرط أن تقدّم خدمات مجانية للمهاجرين، وإفراد دائرة خاصة بالمهاجرين الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية لتمكينهم من الوصول إلى التعليم. ثم تطرّق إلى أبرز التحديات التي تعترض عمل الهلال الأحمر السوداني مثل الصعوبات المرتبطة باللغة، والأوراق الثبوتية للاجئين، وعدم توفر الموارد الكافية لتقديم المساعدة. وفي ختام كلمته، شدّد على ضرورة التمكين الاجتماعي من أجل تفادي الهجرة غير الآمنة، فضلاً عن تقديم الخدمات الإنسانية للمهاجرين والمجتمعات المضيفة على حد سواء لتجنب التوترات.

34- وألقت السيدة تونيا رفاعي، من منظمة الصحة العالمية، كلمة أشارت فيها إلى أن فترة جائحة كوفيد-19 شهدت تماسكاً اجتماعياً غير مسبوق بحيث أُتيحت اللقاحات والخدمات الصحية للمواطنين وغير المواطنين على حد سواء في بلدان عدة. وتحدثت أيضاً عن خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تكتسي أهمية خاصة لأنها المدخل إلى المنظومة الصحية، وهي أول نوع من الخدمات التي يحتاج إليها المهاجرون. وشدّدت على ضرورة معالجة مشكلة النقص في الطواقم الطبية وإدراج المهاجرين ضمن نُظُم الرعاية الصحية. وأكدت في ختام كلمتها على أهمية أن يتمتع المهاجرون بصحة جيدة كي يكونوا منتِجين ويشاركوا بفعالية في سوق العمل.

35- وألقت السيدة روزال فيشر، باسم منظمة اليونيسف، كلمةً تناولت فيها بنوداً عدة متعلقة بحقوق الطفل، لا سيّما الأطفال المهاجرين. وشدّدت على ضرورة تضافر الجهود وتعزيز التعاون من أجل تأمين الحماية اللازمة لهؤلاء والحؤول دون تعرّضهم للاستغلال والانتهاكات على أنواعها تفادياً لما قد يصيبهم من مشاكل نفسية وجسدية.

36- وفي معرض النقاش، تقدّم ممثل لبنان بمداخلة حول الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الفلسطينيون في لبنان لا سيّما بعد توقف بعض الدول عن تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ودعا إلى استئناف التمويل من أجل تلبية احتياجات الفلسطينيين، وشدّد على ضرورة الدفع باتجاه حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ليتمكن هؤلاء من العودة إلى ديارهم بكرامة.

37- وتساءل السيد حسين الأمين الفاضل الحاج، وكيل وزارة الخارجية في السودان كيف يمكن لبلد يعاني أساساً من أزمات اقتصادية وتدهور في البنى التحتية والخدمات جراء الحرب على أراضيه أن يقدّم للمهاجرين ما يحتاجونه من دون الحصول على دعم من الخارج، مؤكّداً على ضرورة توفير الموارد للدول التي تعاني من الأزمات كي تتمكن من تقديم الخدمات للمهاجرين.

38- وتقدّم ممثل مصر بمداخلة بيّن فيها أن بلده قدّم لقاحات ضد كوفيد-19 لجميع المهاجرين، ونظّم العديد من الحملات الصحية للكشف عن الأمراض، مؤكداً أن مصر تتعامل مع المهاجرين واللاجئين من منظور المجتمع ككل.

39- وفي ختام الجلسة، شكر الرئيس كافة المتحدثين مشيراً إلى أنّ ما تم تداوله في النقاشات يبشّر بأن الأوضاع في المنطقة ستكون أكثر إيجابية بالنسبة للمهاجرين. فرغم ضخامة التحديات القائمة التي تؤثر على وضع المهاجرين بشكل عام، رافقتها استجابات ودروس مستفادة وممارسات جيدة يمكن البناء عليها.

## هاء- الجلسة العامة الثالثة: حماية العمال المهاجرين وتمكينهم وتفعيل دورهم في عملية التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والمقصد

40- تولى السيد وائل بدوي، نائب مساعد وزير الخارجية للهجرة واللاجئين والاتجار بالبشر في مصر رئاسة هذه الجلسة. وشدّد قبل المباشرة بالمداخلات والنقاشات على أهمية حماية العمال المهاجرين وتمكينهم للتقليل من فرص تعرّضهم للاستغلال والاتجار.

41- وأشار السيد ويليام غويس، المنسق الإقليمي لمنتدى المهاجرين في آسيا، وميسّر أعمال الجلسة، إلى أن الهجرة تعود بالفائدة على بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. فالمهاجرون لديهم القدرة على المساهمة بشكل إيجابي في التنمية المستدامة للبلدان التي خرجوا منها وتلك التي لجأوا إليها.

42- وكانت المداخلة الأولى للسيدة هند موتو، عضوة المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين في المغرب، تناولت فيها بشكل أساسي حقوق العمال المهاجرين. فأشارت إلى أن هذه الحقوق منصوص عليها أساساً في القوانين، فلا بدّ من تطبيقها، على أن يقترن هذا التطبيق بالمراقبة المعزّزة بالوسائل المالية والقانونية اللازمة. وأكدت أن الهجرة ميزة ومكسب، وليست مصدر قلق وخطر، ومن الضروري أن يأخذ أي حوار اجتماعي في الاعتبار مسألة الهجرة وحقوق المهاجرين. ثم تطرّقت السيدة موتو إلى مسألة النقابات مشدّدة على أهمية الحرية النقابية ومشاركة النقابات في إعداد الاتفاقيات. فالنقابات هي صوت العمال ويجب أن يتمتع المهاجرون من العمّال بحق الانتساب إليها والمشاركة في العمل النقابي. وأضافت أن التشغيل العادل والأخلاقي هو من مسؤولية الحكومات وأصحاب العمل على حد سواء، وهو يبدأ من دول المنشأ وصولاً إلى دول المقصد من أجل حماية المهاجرين من الاستغلال. وسلّطت الضوء على أهمية الاتفاقيات الثنائية كونها تضمن تنقّل اليد العاملة بأمان بين البلدين المعنيّين بالاتفاقية.

43- وألقت السيدة سيلفيا عيد، من الأمانة العامة لكاريتاس – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كلمة قالت فيها إن التمكين هو مقاربة شموليّة تبدأ في بلد المنشأ حيث يجب أن يتلقّى الأشخاص الذين ينوون الهجرة إلى بلد آخر تدريباً يخوّلهم الاطلاع على حقوقهم في مكان العمل. وطرحت مثالاً من لبنان، حيث يتلقّى العمال المهاجرون ما يلزم من توجيهات لدى قدومهم إلى البلد، ويوَزّع عليهم دليل لغوي فور وصولهم إلى المطار لمساعدتهم على تخطي حاجز اللغة. وبإمكان العمال الرجوع إلى المنظمة أو إلى سفارة بلدهم لدى تعرّضهم لأي مشكلة؛ ويتلقّى العمال الذين تعرّضوا لسوء المعاملة والاتجار والموجودين في الملاجئ، تدريباً على المهارات كي يتمكنوا من البدء بأعمالهم الخاصة. وأشارت إلى التنسيق مع جهات في بلدان المنشأ من أجل دعم المهاجرين لدى عودتهم إلى بلدهم. وختمت بالتشديد على ضرورة قيام المهاجرين بتسجيل زواجهم ومواليدهم ليتمكنوا من الاستفادة مما يحتاجونه من خدمات.

44- وألقى ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة، السيد محسن علي النسي، كلمة أشار فيها إلى أن بلده هو من أكثر الدول استقطاباً لليد العاملة الخارجية نتيجة التنوّع الاقتصادي، والبيئة المواتية لتأسيس الأعمال، وكذلك الانخراط في التكنولوجيا والاقتصادات الخضراء. وقد اعتمدت دولة الإمارات سلسلة من الإجراءات لصون حقوق العمال المهاجرين مثل تطوير نوع جديد من التأشيرات للباحثين عن عمل؛ وإنشاء نظام التأشيرات طويلة الأجل؛ وفصل الإقامة عن العمل، والسماح للعمال بالبقاء في البلد حتى بعد انتهاء عقد العمل، وتحسين الشروط التعاقدية. وأصبح تغيير العمل ممكناً شرط الالتزام بإخطار رب العمل مسبقاً. وعدّد جهود الدولة في توفير التغطية الصحية لجميع المقيمين دون تمييز، وتوفير الحماية من البطالة للعمال المهاجرين، وتطوير أُطُر جديدة لإدارة التأمين الاجتماعي الإلزامي للعاملين في القطاع الخاص، فضلاً عن مبادرات تهدف إلى زيادة الأمن المالي للعمال المهاجرين. وختم بالاشارة إلى الدور الفاعل لدولة الإمارات العربية المتحدة في عملية حوار أبوظبي لتحسين حوكمة هجرة اليد العاملة بين دول المنشأ والمقصد الآسيوية، وضمان حماية العمال المهاجرين وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم.

45- وألقى السيد ريشارد تشوليوينسكي، أخصائي الهجرة الأول في المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، كلمةً أشار فيها إلى أن المنطقة تسجل النسبة الأعلى من العمال المهاجرين. ونوّه بالجهود المبذولة من أجل تحسين أوضاع هؤلاء، لا سيّما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومن بينها إصلاح نظام الكفالة، وما كان له من انعكاس إيجابي على إنتاجية أسواق العمل، مشدّداً على ضرورة تطبيق هذه الإصلاحات على الجميع من دون تمييز. وفي السياق نفسه، شدّد على أهمية ضمان التوظيف العادل للمهاجرين موضحاً أن هذه المسألة ليست فقط من مسؤولية الحكومات بل تفترض تنسيقاً بين مختلف الجهات المعنيّة. وتناول أيضاً التحديات التي يواجهها المهاجرون وأبرزها حاجز اللغة، التي تستوجب توفير خدمات الترجمة. ودعا الدول العربية إلى ضمان حق المهاجرين في توفّر بيئة عمل آمنة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والعمل على إدماج العمال المهاجرين في المسارات الرامية إلى تحسين أوضاعهم وإعلاء صوتهم.

46- وألقت السيدة لانا ستاد، ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلمة عبر الإنترنت شدّدت فيها على أهمية توفير الفرص المثلى للمهاجرين كي يقدّموا مساهمات إيجابية للمجتمعات المضيفة. وسلّطت الضوء على الارتباط الوثيق بين تمكين العمال المهاجرين وحمايتهم ومدى مساهمتهم في الحياة الاقتصادية في بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء.

47- واختتم كل من الميسِّر والرئيس فعاليات هذه الجلسة بتوجيه الشكر إلى الحضور على مداخلاتهم القيمة والمثرية وبإعطاء لمحة سريعة عن أبرز ما جاء في هذه المداخلات مثل أهمية الإطار التشريعي، وتوفير الحماية والإدماج، وتبادل المعلومات بين دول المنشأ والمقصد، وتفعيل دور النقابات، ورصد تداعيات التغيُّرات المناخية على الأوضاع المهنية للعمال المهاجرين.

## اليوم الثاني

### واو- الجلسة العامة الرابعة: احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ولا سيّما أشدهم عرضة للمخاطر

48- ترأس هذه الجلسة السيد صفاء حسين أحمد، مدير عام دائرة شؤون الهجرة في العراق، وتولت تيسيرها السيدة سارة الخطيب، مديرة البرامج، وأخصائية الهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز التضامن.

49- اعتبر رئيس الجلسة أنّ حقوق الإنسان موضوعٌ بالغ الأهمية لأنّه الإطار الذي يحكم ضمان نفاذ الجميع إلى القانون والمساعدات الإنسانية والحماية الأمنية، وأنّ مسألة الهجرة ظاهرة إنسانية هامة تمس حياة الملايين حول العالم وتحتاج إلى تضافر جهود جميع الجهات المحلية والإقليمية والدولية.

50- وأكدت ميسِّرة الجلسة السيدة سارة الخطيب أنّ حقوق الإنسان هي حقوق عالمية وشاملة وغير قابلة للتجزئة وتنطبق على كل الأشخاص، وبالتالي على المهاجرين جميعهم. فالمهاجرون من الفئات الأكثر عرضةً للمخاطر والتمييز والعنف على أساس الجنس، والسن، ولون البشرة، والجنسية والإعاقة وغيرها من العوامل. ومن بين الفئات المعرّضة للمخاطر الأطفال والنساء، لا سيّما العاملات في الخدمة المنزلية. وأكّدت أن سياسات تجريم الهجرة قد تؤدي إلى سجن المهاجرين وحرمانهم من حق الوصول إلى العدالة. وتطرقت أيضاً إلى خطاب الكراهية معتبرةً أنه يساهم في زيادة الظلم بحق اللاجئين. ثم طرحت مجموعة من الأسئلة أبرزها: ما هي الفجوات والتحديات المتعلقة بالتعاون الإقليمي، وهل يمكن تحديد مجالات تعاون يمكن الاستفادة منها؟ هل من أمثلة حول مبادرات ناجحة؟ كيف تعالج الحكومات قضايا خطاب الكراهية ضد المهاجرين؟

51- وألقت السيدة حسنة عمر فارح، مكلفة بالهجرة والحماية في مكتب التنسيق الوطني للهجرة في جيبوتي، كلمة أشارت فيها إلى أن بلدها قد وضع خطة وطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. واستعرضت المراحل الثلاث التي مرّ بها مسار إعداد هذه الخطة الذي تخلّلته نقاشات مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بهدف رصد الاحتياجات وأوجه القصور. وختمت كلمتها بعرض تناول التحديات القائمة المالية والمؤسساتية والدستورية؛ وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية والجمعيات؛ والنقص في التمويل؛ والحروب والصراعات الدائرة في المنطقة. وأشارت إلى أن الحل يكمن في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وزيادة التمويل، وتنظيم حملات توعية.

52- وتقدّمت السيدة ضحى بنت علوي آل إبراهيم، عضوة مجلس هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، بمداخلة أكدت فيها التزام المملكة بمبادئ الاتفاق العالمي للهجرة، ودعم الجهود الرامية إلى احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، وتوفير الدعم اللازم لهم والمساعدات الإنسانية والإغاثية. واستعرضت بعضاً من إنجازات بلدها مثل العمل على تعزيز التعاون الدولي لتنظيم الهجرة والحد من الهجرة غير النظامية، ومراجعة الأُطُر القانونية المتعلقة بالهجرة، ووضع خطة عمل قانونية لمكافحة الإتجار بالأشخاص، وإطلاق نظام الإحالة الوطنية لضحايا الإتجار بالبشر، وتحسين العلاقات التعاقدية بين أرباب العمل والعمال، وإطلاق منصّة مساند الإلكترونية لتسهيل استقدام العمالة المنزلية.

53- وألقى السيد عبد العزيز حسن صالح، مدير إدارة القنصليات والمغتربين في وزارة الخارجية في السودان، مداخلة حول الأطفال في السودان الذين يُحرمون من التمتع بحقوقهم بسبب الحرب. فهم غير قادرين على الوصول إلى مياه الشرب، ويعانون من سوء التغذية، ويتعرّضون للاغتصاب وغيره من أنواع العنف والحرمان من التعليم نتيجة تدمير المؤسسات التعليمية، ولمشاكل واضطرابات نفسية. وأضاف أن السودان وضع استراتيجيات منفصلة

لحماية الأطفال، مثل خطة لحماية أطفال الشوارع، وأخرى لحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت. وأشار إلى أن الأطفال يتعرّضون إلى أشكال كثيرة من الاستغلال وإلى الانتهاكات أثناء الهجرة مثل الانفصال عن عائلاتهم. ثم استعرض مجموعة من التوصيات أبرزها توفير الرعاية والحماية؛ وتوفير الدعم الفني والمادي؛ وإعداد برامج تثقيفية لنشر ثقافة التعايش السلمي مع المهاجرين؛ والمساهمة في إنهاء الحروب.

54- وأشارت السيدة كينجا جانيك باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى أن الهجرة تشكّل فرصة لبناء المجتمعات من خلال تضافر الجهود بين المهاجرين والسكان المحليين، وأن الحروب والأزمات الاقتصادية والتغيُّر المناخي هي من العوامل التي فاقمت أوضاع المهاجرين المتأزمة أصلاً، وركزت على ضرورة إلغاء أشكال التمييز ضد المهاجرين. وعدّدت الحالات التي تسبب الهجرة ومنها الفقر المدقع، والكوارث الطبيعية، وانعدام المساواة بين الجنسين، والحروب، والافتقار إلى التعليم والمياه والغذاء، والعنف، والحرمان من الحرية، والانفصال عن الأسرة. وشرحت المعاناة التي يمر بها المهاجرون خلال انتقالهم إلى بلدان المقصد، وما يتعرّضون له من تمييز على أساس السن والعرق والجنسية والدين واللغة والإعاقة. وختمت مداخلتها باقتراح عدد من التوصيات مثل ردم الهوة بين وضع الاستراتيجيات وتطبيقها من خلال تعزيز الحوارات والمناقشات على المستوى المحلي؛ وتبني نهج قائم على الحقوق لدى مقاربة موضوع الهجرة؛ والعمل على تغيير خطاب الكراهية من الخوف والتمييز إلى الأمل والإيجابية، تمهيداً لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

55- واستعرض السيد أنيس إبراهيم، من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في جزر القمر، سلسلة من المبادرات والإصلاحات التي نفذها بلده لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، ومنها وضع خطة وطنية تراعي النوع الاجتماعي وخطة لمكافحة الإتجار بالبشر. وأشار إلى أن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تؤدي دوراً أساسياً في بناء الشراكات مع باقي الدول. ونوّه بأهمية توفير آليات تقديم الشكاوى للجميع، ومن بينهم المهاجرين.

56- وألقت السيدة روزال فيشر، باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، كلمة استعرضت فيها جملة من المواد والقوانين المتصلة بحقوق الطفل. وشدّدت على ضرورة حماية الأطفال، لا سيّما أولئك الذين يفترقون عن أهلهم أو يضطرون للهجرة بمفردهم من دون أي أوراق ثبوتية، موضحةً أن هذه الحماية تتم من خلال توعية العاملين في الصفوف الأمامية بحقوق الأطفال وتدريبهم. فالأطفال في حال تم تلقفهم منذ وصولهم إلى النقاط الحدودية وإحالتهم إلى مراكز مختصة يصبحون أقل عرضةً للاستغلال، في حين أن الأطفال المتروكين يمسون عرضة للعنف والاستغلال، ما يؤثر على صحتهم النفسية وقدرتهم على التعلُّم. وختمت كلمتها بالتأكيد على أن اليونيسف تتعاون مع الحكومات وباقي المنظمات على ضمان حقوق الأطفال.

57- وفي النقاش المفتوح، أشار السيد بديع جبيل، رئيس قسم تظلمات الوافدين في هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين، إلى أنّ بلده الذي يُعتبر مستقبلاً للمهاجرين يكثّف الجهود في مجال حوكمة الهجرة، ويعمل على مد جسور التعاون مع بلدان المنشأ. واستعرض أبرز الإنجازات مثل تأسيس المركز الشامل والمتخصّص لحماية العمالة الوافدة وضمان تمتعها بحقوقها من دون تمييز، وتوفير الإيواء لضحايا الإتجار بالبشر الفعليّين والمحتملين وتزويدهم بخط ساخن بلغات عدة، وتقديم الرعاية النفسية لهم. وأشار إلى أن بلده وضع أيضاً آليات لرصد حالات العمل القسري والإتجار، وضمان حق العامل الوافد بالتقاضي في حال نشوب نزاع قانوني مع صاحب العمل، وضمان الحق في التنقُّل والمغادرة، وتسهيل سفر العامل إلى بلده الأم بغض النظر عن حيازته على الأوراق الثبوتية اللازمة ووضعه في العمل، والحق في عدم التمييز بين المهاجرين لأي سبب من الأسباب.

58- وقدّم مشارك من اليمن مداخلة تحدّث فيها عن مفهوم حقوق الإنسان معتبراً أن مقاربة مفهوم حقوق الإنسان من منظوره المبسّط قد تسهّل التقدّم في تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالهجرة.

59- وقدّم ممثل لبنان مداخلة أشار فيها إلى أن الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالهجرة يجب أن تراعي احتياجات فرادى الدول. وأعطى مثالاً عن لبنان الذي يتميز بتركيبة ديمغرافية مختلفة عن باقي الدول، باتت حالياً تتأثر بالتزايد المطرد في عدد النازحين. ودعا المجتمع الدولي والمجتمعات الصديقة إلى مساعدة الشعب اللبناني والنازحين للتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية.

60- وألقى رئيس الجلسة كلمة ختامية شكر فيها جميع المتحدثين واستعرض أبرز التوصيات التي انبثقت عن مداخلات المشاركين في الجلسة وهي: الالتزام بمبادئ الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المهاجرين؛ وبناء كوادر قادرة على التعامل مع هذا الملف؛ والاستمرار في عقد اجتماعات تناقش المشاكل المرتبطة بالهجرة؛ وضمان الوصول إلى الخدمات لجميع المهاجرين في جميع الدول دون أي تمييز؛ ومعالجة الأسباب الرئيسية للهجرة؛ والتعاون بين الدول من أجل تقديم ما يلزم من الدعم والمساعدة للبلدان التي تحاول توفير الخدمات للمهاجرين؛ والاستفادة من الوسائل الإلكترونية الحديثة في ملف إدارة الهجرة؛ وإدماج أطفال المهاجرين في برامج التعليم؛ وضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة للمهاجرين؛ ووضع استراتيجيات قابلة للتطبيق على أرض الواقع؛ وتعزيز مساهمة المهاجرين في برامج التنمية؛ وعدم التمييز بين فئات المهاجرين؛ وعدم إشراك الأطفال والنساء في الحروب والصراعات العسكرية. وختم كلمته بالإشارة إلى أن تنفيذ هذه التوصيات يحتاج إلى تكاتف جميع الجهات وتضافر جهودها.

## زاي- الجلسة العامة الخامسة: تعزيز التعاون الوطني والثنائي والإقليمي والدولي

61- ترأست الجلسة السيدة نائلة جبر، رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في مصر، وتولت التيسير السيدة لالا أرابيان من المركز عبر الاقليمي للاجئين والمهاجرين.

62- تحدثت الميسِّرة لالا أرابيان عن أهمية الهدف 23 من الاتفاق العالمي، وكيفية ترسيخ الشراكات والتعاون في مبادئه التوجيهية، وشدّدت على أهمية تحسين التعاون والحوار الإقليمي وعبر الإقليمي. وطرحت مجموعة من المواضيع التي يمكن للمشاركين التطرق إليها في مداخلاتهم مثل النماذج الناجحة في بلدانهم، والعوائق التي تعترض التنفيذ، والطريقة التي يمكن من خلالها تسريع عقد الاتفاقيات الثنائية حول إدارة تدفقات المهاجرين وحماية حقوقهم في نفس الوقت.

63- وألقت السيدة إيناس الفرجاني، مديرة إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كلمة استعرضت فيها الخطوات التي نفذتها الجامعة في ما يتعلق بتعزيز التعاون الوطني والثنائي والإقليمي والدولي، وأبرزها: التعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء على المستوى الإقليمي من خلال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، بقيادة جامعة الدول العربية، لتوفير شبكات تواصل بين الدول الأعضاء وتبادل التجارب وأفضل الممارسات وبلورة رؤية موحّدة. وتقوم إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة بإبقاء الدول العربية على اطلاع دائم على التطوّرات في مجال الهجرة لتعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتشجيع الدول على تعزيز التنسيق على المستوى الوطني. وهي تتعاون مع نظيراتها من المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية من خلال آلية التحالف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية. وتتعاون أيضاً مع الاتحاد الأوروبي وتشارك في العديد من العمليات الإقليمية والمحافل الدولية بشأن الهجرة. وأكدت المتحدثة على الالتزام بالمضي قدماً في متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة مع الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية. وعقّبت رئيسة الجلسة على ما تَقدَّم مشيرةً إلى ضرورة أن تتوفر في كل دولة آلية للتنسيق بين مختلف الأطراف المعنيّة بالهجرة، ومن الأمثلة على ذلك اللجنة التي ترأسها في مصر. وشدّدت على أهمية التعاون الثنائي، ومقاربة مسألة الهجرة من منطلق تنموي وليس أمني فحسب، والتعاون مع الهيئات الدولية التي تُعنى بقضايا الهجرة.

64- وألقى السيد عيسى عبد السلام، مفوّض المهجر في جمهورية القمر المتحدة، كلمة أشار فيها إلى أن تعزيز التعاون يشكل تحدياً كبيراً في الوقت الحالي في ظل تزايد وتنوّع آليات التنقّل، مع ما يرافق ذلك من ارتفاع في مستويات الهجرة. وأشار إلى أن بلده جزيرة تكثر فيها طرقات الهجرة، ما يزيد من تفلّت زمام الأمور وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الخاضعة للرقابة. وشدّد على ضرورة وضع سياسة وطنية للهجرة على نحو طارئ تنطوي على آليات لتنسيق الهجرة وإدارتها، مسلّطاً الضوء على أهمية تعزيز التعاون ما بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. وفي ختام كلمته، استعرض أبرز ما تنفذه جمهورية القمر المتحدة على صعيد التعاون المحلي والإقليمي والدولي.

65- وألقت السيدة إيلينا بانوفا، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في مصر، كلمة أشادت فيها بدور مصر في توفير الخدمات للمهاجرين، وعملها الدؤوب على تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، والتزامها بأهدافه. وقد أدت هذه الجهود إلى الحد من الإتجار بالبشر ومن أشكال استغلال المهاجرين وانتهاكات حقوقهم. وأضافت أن مصر اليوم محاطة بالنزاعات والصراعات، وهي بلد عبور ومقصد لملايين المهاجرين والنازحين، ما يضاعف الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة. وتطرّقت إلى الشراكة بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية في موضوع الهجرة والمهاجرين، وإلى المبادرة الاستراتيجية المشتركة التي أطلقتها الأمم المتحدة من أجل تمكين المهاجرين الذين تستضيفهم مصر، لا سيّما الفئات المعرّضة للمخاطر منهم. ثم تكلمت بإسهاب عن المنصّة المشتركة للمهاجرين واللاجئين التي أطلقتها الأمم المتحدة والحكومة المصرية، والتي أتاحت تعزيز التعاون والحوار من أجل معالجة الاحتياجات على نحو أفضل وحشد المزيد من الموارد. وختمت كلمتها بالتشديد على الدور الإيجابي الذي يؤديه المهاجرون في مصر في التعاون مع المجتمعات المضيفة.

66- وشدّد السيد بيرو توماس بيري، ممثّل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، في كلمته على أنّ الهجرة تقع في صلب عمل المنظّمة إذ يحرّكها انعدام الأمن الغذائي، مشيراً إلى أنّ قسماً كبيراً من بلدان المنطقة العربية يعاني من انعدام حاد في الأمن الغذائي. وأشار إلى أنّ الهجرة تنطلق في معظم الأحيان من المناطق الزراعية الريفية، لذلك، لا بدّ من تنمية هذه المناطق وتقديم المساعدات الإغاثية لها ودعم سكانها من أجل البقاء في مناطقهم. فحتى في المناطق التي تعاني من النزاعات، تحول مساعدة المزارعين على إنتاج المحاصيل من خلال تزويدهم بالبذور دون انتقالهم إلى بلد آخر. وركّز على ضرورة الترويج لسُبُل العيش المرنة في صفوف المهاجرين والنازحين والمجتمعات الريفية، ووضع استراتيجيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وعلى المساهمات الإيجابية للمهاجرين في القطاع الزراعي.

67- وألقى السيد محسن علي النسي، وكيل الوزارة المساعد لشؤون التفتيش في وزارة الموارد البشرية والتوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة كلمة ركّز فيها على سعي بلده إلى تعزيز التعاون الثنائي والمتعدّد الأطراف من خلال حوار أبو ظبي، مستعرضاً بعض أنشطته خلال السنوات الماضية في توجيه السياسات والمبادرات بشأن هجرة اليد العاملة. وتوقف عند بعض الأمثلة والممارسات الجيدة على صعيد تنمية المهارات؛ وسياسات رصد آليات التوظيف من أجل ضمان التوظيف العادل والأخلاقي؛ وتيسير عمليات إدماج المهاجرين في بلدانهم الأم لدى عودتهم وتسليط الضوء على المهارات التي اكتسبوها خلال فترة عملهم في المهجر. وختم بالإشارة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول المرسِلة لحماية حقوق العمّال المهاجرين.

68- وألقت السيدة حسنة عمر فارح، مكلفة بالهجرة والحماية في مكتب التنسيق الوطني للهجرة في جمهورية جيبوتي، كلمة عرضت فيها ما أنجزه بلدها على صعيد الهدف 23، على غرار توقيع الشراكات من أجل تعزيز قدراته على إدارة الحدود. وأشارت إلى أن بلدها يفتقر إلى الموارد اللازمة ويشهد أوضاعاً أمنيّة صعبة، ما يعرقل الجهود المبذولة على هذا الصعيد. ولمواجهة هذه العراقيل، سعت جيبوتي إلى تعزيز التعاون من خلال عقد اتفاقيات ثنائية أو متعدّدة الأطراف. وأكدت في الختام أن تدفقات الهجرة يمكن أن تعود بالفائدة على بلدها في حال تم التعامل على النحو المناسب مع المهاجرين.

69- وفي النقاش المفتوح، ألقى ممثل لبنان كلمة تحدّث فيها عن تنامي مشكلة الهجرة غير النظامية عبر القوارب في بلده. فمعظم المهاجرين هم من الجنسيات اللبنانية والسورية والفلسطينية، وينتمون إلى فئات اجتماعية فقيرة، ويبيعون كل ما يملكون أو يستدينون من أجل تأمين كلفة الرحلة التي تنتهي في معظم الأحيان بالغرق والموت. ولمكافحة هذه الظاهرة، عمل لبنان مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على إطلاق الاستراتيجية البحرية المتكاملة لدعم إدارة الحدود في لبنان بفعالية. وأشار إلى أن لبنان يعمل أيضاً على وضع دراسة تقييمية لمشروع إطار قانوني حول المجال البحري للبنان لتعزيز السلامة والأمن البحريّين، كما يعمل مع البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى للحد من الهجرة غير النظامية من لبنان إلى أوروبا.

70- وكانت بعدها مداخلة لممثل المملكة المغربية توقف في بدايتها عند أهمية الشراكات ما بين البلدان أو مع المنظمات الدولية، شرط أن تكون هذه الشراكات وفق مراجع واضحة وأن تأخذ في الاعتبار أولويات الدول الأطراف فيها، وذلك بهدف بلورة أجندات متوازنة. وأشار إلى الصعوبات التي ترافق تطبيق هذه الاتفاقيات، وأبرزها كيفية الترويج لها لتلقى قبولاً في الأوساط المعنيّة. وأوضح أن مفهوم ارتباط التنمية والهجرة متوافق عليه، وأن دول المنطقة كانت سبّاقة في طرحه، آملاً المحافظة على الزخم الحالي الذي يدفع باتجاه تطبيق اتفاق الهجرة وعدم تلاشي الجهود الرامية إلى إنفاذه.

71- وأوضح ممثل السودان أن بلدان العبور ربما تكون الأكثر تضرراً من الهجرة غير النظامية، ولا سيّما من حيث خطر الاتجار بالأشخاص، مشدّداً على أهميّة دور اللجان الوطنية التي تعمل على مكافحة هذه الظاهرة. ونبّه إلى ضرورة تصنيف القضايا حسب أولويات المجتمعات المضيفة والمجتمعات الأم للمهاجرين.

72- وتوقف ممثل جمهورية الصومال الفيدرالية عند الارتفاع المطرد في أعداد المهاجرين في بلده أكانوا نازحين داخليين أم منتقلين إلى خارج الحدود. وقد اتخذت الحكومة الصومالية ومنظمات المجتمع المدني في البلد سلسلة من الإجراءات في سبيل مكافحة هذه الظاهرة والحد منها مثل تشكيل الهيئة الوطنية لشؤون النازحين واللاجئين، والتوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية، وتوفير فرص العمل اللائق، وتقديم التدريبات والبرامج وتوفير متطلبات الحياة الطبيعية، وتوطيد التعاون الدولي، وضمان الحق في العودة الطوعية الآمنة للصوماليين الموجودين في الخارج. وختم مداخلته بالتأكيد مجدداً على خصوصية كل بلد واختلاف احتياجاته لا سيّما في ظل الظروف الحالية في المنطقة ككل.

73- وتناول مشارك من مصر عملية الخرطوم التي ترأسها مصر حالياً، وهي قائمة على مبدأ تقاسم المسؤولية والأعباء بين الدول. وسلّط الضوء على أهمية هذه العملية لجهة تبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين الدول الأعضاء.

74- ثم تطرّقت ممثلة تونس إلى الهدف 23 الذي يكرّس جوهر الاتفاق، كونه يحيل إلى مفهوم تقاسم المسؤوليات. فما من دول أو جهات معيّنة يمكنها التعاطي وحدها مع هذا الملف، إذ يحتاج إلى تكاتف الجهود وتضافرها. وأضافت أن هذا الهدف يحقّق توازناً بين حماية الحدود والسيادة الوطنية، وضمان حرية التنقّل للأفراد. وذكرت مختلف العمليات والحوارات التي شارك فيها بلدها مثل عملية الرباط، وحوار روما، والحوار الأوروبي الأفريقي. وختمت بالإشارة إلى أن ما ينقص هو ثقافة التقييم إذ يجب وضع آلية يمكن من خلالها استخلاص الدروس المستفادة وتحديد العوائق لمعرفة الجوانب التي يمكن تحسينها في ظل التحديات والأزمات الناشئة.

75- وأعادت ممثلة الأردن التأكيد على ما ورد سابقاً لجهة أهمية التقييم على صعيد الاتفاقيات، وأهمية مبدأ تقاسم الأعباء بين الدول.

## حاء- الجلسة العامة السادسة: توفير البيانات المفصّلة والآنيّة والمتاحة

76- ترأس هذه الجلسة السيد حسين الأمين الفاضل، وكيل وزارة الخارجية المكلّف في جمهورية السودان، وتولى تيسيرها السيد أيمن زهري، باحث وخبير في قضايا السكان والهجرة.

77- أشار رئيس الجلسة إلى مشكلة محدودية البيانات مشدّداً على أهمية تضافر الجهود بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل توفير البيانات اللازمة، وضرورة بناء الشراكات فيما بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية من أجل تبادل البيانات الخاصة بالمهاجرين، لا سيّما على صعيد الهجرة غير النظامية.

78- ثم أكّد السيد أيمن زهري على أهمية جمع البيانات والاستفادة منها، وإنشاء وتعزيز مراكز البحث والمراصد في مجال الهجرة، إذ لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة من الاتفاق العالمي للهجرة من دون بيانات عن مراحل الهجرة، مذكراً بالهدف الثالث من الاتفاق المتمثّل في تقديم معلومات دقيقة وفي وقتها في جميع مراحل الهجرة. فمن التحديات التي تعرقل التقدُّم في تنفيذ الاتفاق غياب المعلومات أو حجبها، فضلاً عن تحديات تتعلق بتوفُّر المعلومات وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة والمنهجيات العلمية المعتمَدة. وطرح الميسِّر سلسلة من الأسئلة لتأطير النقاش: هل من خطط وطنية لجمع البيانات استناداً إلى المعايير الدولية؟ كيف أُعِدّت هذه الخطط كي تستفيد الدول الأخرى؟ هل طوّرت الحكومات آليات لتنسيق جمع البيانات على المستويين الداخلي والخارجي؟ هل أُدرجت أسئلة عن الهجرة في تعداد السكان؟ هل أقامت الحكومات شراكات مع المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية حول البيانات الخاصة بالهجرة؟ ما هي الثغرات على صعيد جمع البيانات؟ هل طوّرت الحكومات آليات لتبادل البيانات حول الهجرة مع بلدان المنشأ والمقصد والعبور؟

79- وقدّمت السيدة أحلام الهمامي، المديرة العامة للمرصد الوطني للهجرة في الجمهورية التونسية، عرضاً حول التجربة التونسية في توفير البيانات المفصّلة والآنيّة والمتاحة. فأشارت في البداية إلى إرساء نظام معلومات وطني حول الهجرة الدولية في تونس، وهو نظام متطوّر يهدف إلى: تجميع الإحصاءات والبيانات الإدارية من المؤسسات المعنيّة بالهجرة لتكون بمتناول أصحاب القرار وبقية المتدخلين من أجل رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات؛ توفير النفاذ الآلي للمؤسسات المجمِّعة والمنتِجة لقاعدة البيانات كل واحدة في نطاق اختصاصها؛ المساهمة في تحديد توجُّهات الدولة في مجال الهجرة؛ توفير حجر أساس للبحوث والدراسات حول مختلف ملامح المهاجرين. وأوضحت السيدة أحلام أن مصادر المعطيات والبيانات الإحصائية الخاصة بهذا النظام هي المصادر الوطنية، وأبرزها: التعداد العام للسكان والسكنى الصادر عن المعهد الوطني للإحصاء؛ المسح الوطني للهجرة الدولية؛ اتفاقيات الشراكة مع الوكالة التونسية للتعاون الفني والبنك المركزي التونسي، والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. واستعرضت التقدُّم الذي أُنجز على صعيد نظام المعلومات. وأشارت في ختام عرضها إلى أن نتائج تعميم المشروع ستتيح إنشاء قاعدة بيانات باعتماد الرقم الموحّد؛ والتخزين الإلكتروني لكل ملف بتوابعه بالناظم المركزي؛ واعتماد المصادقة الإلكترونية؛ ورفع البصمات وتخزينها.

80- وقدّم السيد سهيل محمد التومي الغرياني، من منظمة ممكن للتوعية والإعلام، عرضاً شدّد فيه على أهمية البيانات وتحديثها كونها تشكل العمود الفقري لعملية صنع القرارات المناسبة. وأضاف أن الوصول إلى البيانات يتيح تنفيذ السياسات وتزويد المهاجرين بالاحتياجات اللازمة بشكل دقيق، ومؤكّداً على أهميّة إتاحة البيانات للجميع لأن الشفافية تعزّز الثقة والتعاون. وتوقّف عند عائق اللغة الذي يعرقل في بعض الأحيان عملية جمع البيانات لعدم القدرة على التواصل مع المهاجرين. ثم عدّد مجموعة من التوصيات في هذا الصدد منها ضرورة تعزيز نُظُم جمع البيانات الوطنية؛ وإنشاء منصّات لتبادل البيانات بين الأطراف المعنيّة؛ واعتماد منهجية موحّدة

في جمع البيانات تكون قابلة للمقارنة؛ والاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني في جمع البيانات؛ ودعم الجهات المحلية في بناء قدراتها على التعامل مع الحواجز اللغوية. وختم مداخلته بالإشارة إلى أن عملية جمع البيانات ليست تقنية بحتة بل هي عبارة عن واجب أخلاقي يتيح اتخاذ قرارات مستنيرة من أجل تنفيذ اتفاق الهجرة.

81- وتطرّقت السيدة زهرة محمد عمر، من المعهد الوطني للبحوث في جيبوتي، إلى ما أنجزه بلدها على صعيد البيانات المرتبطة بالهجرة، على غرار تأسيس اللجنة الوطنية المعنيّة بشؤون الهجرة وإنشاء معهد وطني للإحصاءات، وتأسيس وحدة للدراسات المعنيّة بالهجرة. وسلّطت الضوء على الشراكات بين حكومة جيبوتي والأمم المتحدة. وأشارت إلى مشكلة أساسية يجب معالجتها على نحو طارئ هي ندرة تحليل البيانات ونشرها. وختمت بالتشديد على ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الدولية والمحلية، وتوفير الدعم الفني والمالي على هذا الصعيد، فضلاً عن بلورة الأدوات اللازمة لنشر البيانات.

82- وفي النقاش المفتوح، ثمّن ممثل اليمن الجهود المبذولة في جيبوتي مؤكداً أن كلّ ما يُنجز في جيبوتي يعود بالفائدة على اليمن، ومن هنا ضرورة تعزيز التعاون بين هذين البلدين. ودعا إلى إتاحة الفرصة أمام منظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية جمع البيانات.

83- وأشار ممثل موريتانيا إلى أنّ السلطات الموريتانية قامت، على صعيد مواءمة التشريعات لتطبيق الاتفاق العالمي، بإحصاء شامل للمهاجرين فتبيّن أن عددهم يبلغ 150 ألف مهاجر. كما أشار إلى التعاون القائم بين الوزارات من أجل تشغيل المهاجرين.

84- وأشار ممثل المغرب إلى تصاعد موجات العنصرية بحق المهاجرين، وأوضح أن الوسيلة الوحيدة للتصدي لها هي من خلال توفير المعطيات والبيانات كي يتم التعامل مع المهاجرين على أساس المعلومات الدقيقة وليس على أساس ما يتم تداوله في الخطابات.

85- وعقّبت السيدة سارة سلمان من الإسكوا على ما تقدّم مشيرةً إلى ضرورة وضع إطار للتعلُّم بين الأقران والاستفادة من التجارب الرائدة لتطوير بيانات الهجرة، على غرار التجربة التونسية. وأكدت على ضرورة اعتماد منهجية معيّنة في الدول العربية من أجل إنتاج بيانات قابلة للمقارنة. وتطرّقت إلى الثغرات التي تعتري البيانات والتي تؤدي في معظم الحالات إلى استجابات غير متناسبة مع احتياجات المهاجرين.

86- وسلّط ممثل العراق الضوء على أهمية توفُّر قواعد للبيانات والمعلومات، وتطرّق إلى المشاكل والتحديات التي قد تعترض ذلك انطلاقاً من تجربة بلده. ومن هذه المشاكل عدم إتاحة الدول المستقبلة بيانات عن المهاجرين؛ وامتناع المهاجرين بعد أن يستقروا في بلدان المقصد عن إعطاء المعلومات إلى السفارات خوفاً من إعادتهم قسراً إلى بلدانهم. وفي الختام، دعا إلى التنسيق والتعاون بين دول المقصد والمنشأ والعبور برعاية منظمات الأمم المتحدة.

87- وقدّم رئيس الجلسة مداخلة مختصرة حول صعوبة توفُّر البيانات في المنطقة العربية، وهي تتفاوت حسب حالة البلد وما يعاني من صراعات وكوارث طبيعية. وأشار إلى العوائق التي تصعّب الحصول على البيانات في السودان ومنها المساحة الجغرافية الشاسعة؛ واتساع رقعة النزاعات؛ وتعدّد مسارات الهجرة، والتهجير القسري، ما بين نزوح داخلي بين المدن والقرى والولايات أو الهجرة إلى بلدان الجوار. واستخلص من الجلسة بعض التوصيات، منها توحيد المنهجية لتحسين البيانات، وتشجيع بناء منصّات لنشر بيانات الهجرة؛ والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والعلمية؛ وبناء القدرات؛ والتنسيق بين الفاعلين في مجال الهجرة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وضرورة التعاون الثنائي والمتعدّد الأطراف بين الدول؛ ورفد الموارد البشرية بالتدريب لتيسير عملية جمع البيانات.

## طاء- مساهمة شبكة الأمم المتحدة للهجرة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية

88- يسّرت هذه الجلسة السيدة صوفي نونينماشير، المستشارة الإقليمية الأولى للاتصال والسياسات من المنظمة الدولية للهجرة، وقدّمت السيدتان روزال مايا فيشر، مستشارة الأطفال المتنقلين من اليونيسف وكينجا جانيك مسؤولة حقوق الإنسان من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، عرضاً مشتركاً حول المسار الإقليمي لحماية الأشخاص المتنقلين وحقهم في الحرية. وخلص العرض إلى التوصيات التالية: التعاون من أجل دمج الخدمات للأطفال والأشخاص أثناء التنقُّل؛ إدماج الشباب في عملية صنع القرار؛ إنشاء لجنة من الأقران لمشاركة الخبرات والممارسات الفضلى والواعدة.

89- وقدّم السيد ريشارد تشوليوينسكي، أخصائي هجرة أول من منظمة العمل الدولية عرضاً تناول فيه الحوار الإقليمي الافتراضي حول الصلة بين تغيُّر المناخ والهجرة في المنطقة العربية والقضايا المتعدّدة التي ينطوي عليها مثل اتجاهات الهجرة وتغيُّر المناخ في المنطقة العربية، والهجرة كاستراتيجية للتأقلم مع تغيُّر المناخ، وأهمية التنقُّلات العادلة، وانعدام الأمن الغذائي وشح المياه كمحفّز ونتيجة في آن للهجرة جرّاء تغيُّر المناخ. وقد صدر عن هذا الحوار 17 رسالة رئيسية، من أبرزها دمج قضايا تغيُّر المناخ في الأُطُر الخاصة بحوكمة الهجرة، واعتماد مقاربة الحكومة ككل والمجتمع ككل ونهج مراع للنوع الاجتماعي كما هو مشار إليه في الاتفاق العالمي للهجرة، وتعزيز آليات التعاون والتنسيق وبناء الشراكات على المستوى الإقليمي من أجل معالجة التحديات التي تطرحها الهجرة الناجمة عن تغيُّر المناخ.

90- وقدّمت السيدة ريهام أبو الحسة، مساعدة بيانات وأبحاث من المنظمة الدولية للهجرة، عرضاً حول مسار العمل الإقليمي بشأن المهاجرين المفقودين وتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المنكوبين. فأعطت لمحة عامة عن الوفيات وحالات الاختفاء المسجّلة بين المهاجرين، مشيرةً إلى أن الكثير من هذه الحالات لا تسجَّل بشكل رسمي. واستعرضت بعض التوصيات التي تهدف بشكل أساسي إلى إنقاذ أرواح المهاجرين، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على صعيد البحث عن المفقودين وتحديد هوياتهم؛ وتقديم الدعم لأسر المهاجرين الذين تُوفوا أو فُقدوا.

91- وقدّمت السيدة سيسيل رايانت، رئيسة وحدة التنمية المستدامة في المنظمة الدولية للهجرة عرضاً عبر الإنترنت تحدثت فيه عن النُهُج المتّبعة في تقديم الدعم والمشورة للحكومات وأصحاب المصلحة من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. ومن هذه النُهُج إصدار دليل إرشادي حول تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة يتضمّن أدواتٍ عمليةً وأسئلةً توجيهية ومراجع لترشيد العمل في كل بلد؛ وبلورة مسار من ست خطوات لتنفيذ هذا الاتفاق وهي الانطلاق، وإجراء تقييم للاحتياجات، والتصميم، والتنفيذ، والمراقبة والتقييم والاستعراض، ورفع التقارير. وأعطت أمثلة عن بعض البلدان التي أطلقت خططاً وطنية لتنفيذ الاتفاق استناداً إلى مسار الخطوات الست، مثل كينيا.

92- وفي ختام الجلسة قدّمت السيدة أزرا كريم راجبوت، مسؤولة إقليمية أولى للسياسات في أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنيّة بالهجرة، عرضاً حول الآليات المعتمدة لبناء القدرات، التي تتمثل بشكل أساسي بالنُظُم وفق الحاجة، وبالصناديق الائتمانية المتعدّدة الشركاء الخاصة بالهجرة، وبالمراكز الخاصة بشبكات الهجرة. وتتيح هذه الآليات تقديم حلول ملموسة حسب الاحتياجات الخاصة بكل بلد.

## ياء- تقديم الرسائل الرئيسية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

93- عرضت السيدة سارة سلمان الرسائل الرئيسية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية. وأوضحت بأن هذه الرسائل ستقدَّم إلى المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية في عام 2026 كنتيجة لعملية الاستعراض الإقليمية الثانية.

## كاف- الجلسة الختامية

94- في الجلسة الختامية للمؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ألقى السيد عثمان البلبيسي، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة الدولية للهجرة، كلمةً شكر فيها الحضور على النقاشات الفعّالة والمثمرة، مسلّطاً الضوء على أن الإدارة الفعّالة للهجرة يجب أن تشمل جميع الجهات.

95- وثمّنت السيدة إيناس الفرجاني، مديرة إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، نيابة عن السيدة هيفاء أبو غزالة، الأمينة العامة المساعدة – رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية النقاشات الثرية التي دارت خلال المؤتمر، متوجّهة بالشكر إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وأكدت أن ما يجري تبادله خلال هذه الاستعراضات من تجارب وممارسات فضلى ودروس مستفادة سيساهم في المضي قُدُماً في تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة وتحسين حوكمة الهجرة بما يتناسب مع احتياجات وظروف المنطقة العربية، ويراعي أولوياتها، ويستجيب للتحديات التي تواجهها، ويسمح بتحقيق التنمية المنشودة.